



أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مجلة السادات للبحوث الإدارية والمالية

Sadat Journal of Administrative and Financial Research

المجلد الثالث - العدد الأول - يناير 2025

Volume 3 | Issue 1 | Jan. 2025



sjsaf.journals.ekb.eg

رئيس مجلس الإدارة
أ. د/ محمد صالح هاشم

رئيس التحرير
أ. د/ أحمد دسوقي محمد إسماعيل

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
24426

الترقيم الدولي الإلكتروني Online ISSN
2974-3389

الترقيم الدولي ISSN
2974-3370

واقع الاستقرار المالي في مصر خلال الفترة (2000 – 2022)

**The reality of financial stability in Egypt during the
period (2000-2022)**

محمد محمد صبري محمد علي

باحث دكتوراه بقسم الاقتصاد

أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

واقع الاستقرار المالي في مصر خلال الفترة (2000 – 2022)
**The reality of financial stability in Egypt during the
period (2000-2022)**

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الاستقرار المالي في مصر خلال فترة الدراسة (2000-2022)، ودراسة تطورات مؤشرات الاستقرار المالي في مصر خلال نفس الفترة، وتسلط الضوء على جهود الدولة المصرية لتعزيز الاستقرار المالي. وقد توصل الباحث إلى أن الاستقرار المالي أمرًا حاسمًا للاقتصاد والأعمال المالية. إذ يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتحسين جودة حياة الأفراد، وتعزيز الثقة بين المستثمرين والجهات المعنية، لذا يجب أن تكون الحكومات والمؤسسات المالية ملتزمة بتعزيز الاستقرار المالي واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيقه.

Abstract:

This study aimed at analyzing the reality of financial stability in Egypt during the study period (2000-2022), studying developments in financial stability indicators in Egypt during the same period, and shedding light on the efforts of the Egyptian state to enhance financial stability. The researcher has come to the conclusion that financial stability is crucial to the economy and financial business. It contributes to achieving sustainable economic growth, improving the quality of life of individuals, and enhancing confidence between investors and stakeholders. Therefore, governments and financial institutions must be committed to promoting financial stability and taking the necessary measures to achieve it.

الكلمات الإفتتاحية: الاستقرار المالي - القطاع المالي - النمو الاقتصادي.

مقدمة الدراسة:

يكتسب القطاع المالي أهمية متزايدة في ظل التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ولأن الاقتصاد المصري يعد ذات اتصال وثيق بالتطورات الجارية في هذا الاقتصاد، سرعان ما يتأثر بتطوراته وتغييراته وتقلباته. وفي القلب منه النظام المالي، والذي يتمثل في المؤسسات والأسواق المالية وبنيتها التحتية ويرتكز حول القطاع المصرفي، ولذلك فإن البنك المركزي المصري يمارس دورا رئيسيا في الحفاظ على الاستقرار المالي بصفته الجهة المسؤولة عن سلامة القطاع المصرفي وتنظيمه والإشراف عليه،

بالتعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية التي تقوم بالإشراف على القطاع المالي غير المصرفي (البنك المركزي المصري، الموقع الرسمي)¹.

يعد الجهاز المصرفي الجانب الرئيسي للقطاع المالي لأية دولة، كما يعد جزءاً أساسياً في البناء الاقتصادي والاجتماعي السائد، حيث يتطلب البناء الاقتصادي وجود جهاز مصرفي متطور وفعال يعمل على توفير المتطلبات التمويلية، والتسهيلات الائتمانية، وتعبئة المدخرات، وتوفير بيئة استثمارية مستقرة وأمنة، ومنح الثقة للمستثمرين والمودعين، والتخصيص الأمثل للاستثمارات والموارد المالية، واستقرار أسعار الصرف، وتنسيق السياسات المصرفية النقدية والمالية، بالإضافة إلى سوق مالية فعالة ومتطورة قائمة على الشفافية، ومرتبطة بالبورصات العالمية، وتؤدي إلى تحسين تكاليف المعلومات والمعاملات، الأمر الذي يعزز التخصيص الكفء للموارد، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحقيق انسياب رؤوس الأموال، ويعزز الدور الفعال الذي تؤديه في مجتمعها (البكل وآخرون، 2022)².

مشكلة الدراسة:

تتمثل المشكلة الرئيسية للدراسة في وجود عجز الموازنة العامة للدولة ، ويرجع ذلك جزئياً إلى ضعف جباية الضرائب وتهرب الضرائب، وكذلك إلى زيادة الإنفاق على الرواتب والمعاشات والدعم الحكومي، يؤدي هذا العجز إلى زيادة ديون الحكومة وتراكم الديون العامة، مما يؤثر سلباً على الاستقرار المالي في البلاد، كما يمثل الاستقرار المالي أمراً حاسماً للاقتصاد المصري، حيث يؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وحياة المواطنين، بالإضافة إلى معالجة عجز الموازنة العامة للدولة.

للتغلب على معوقات الاستقرار المالي في مصر، تتطلب البلاد اتخاذ إجراءات واضحة وفعالة. يجب أن تركز هذه الإجراءات على زيادة جباية الضرائب وتقليل التهرب الضريبي، بالإضافة إلى تحسين إدارة الموارد المالية وتقليل التكاليف غير الضرورية، يجب أيضاً تعزيز قدرة البنك المركزي على التحكم في التضخم وتطبيق سياسات نقدية مناسبة، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تولي الحكومة اهتماماً خاصاً لإعادة هيكلة الدين العام وتحسين إدارته.

في النهاية، يجب أن تعمل مصر على تحقيق استقرار مالي شامل من خلال تنفيذ إصلاحات هيكلية وتحسين إدارة الموارد المالية. يتطلب ذلك التزاماً قوياً من الحكومة والقطاع المالي والمجتمع بأسره لتحقيق التغيير المطلوب، وعلى هذا النحو يتم طرح التساؤلات التالية:

1- ما هي أهمية الاستقرار المالي في مصر؟

¹ <https://www.cbe.org.ar/financial-stability/overview-and-objectives> . البنك المركزي. 2023. النظرة العامة والأهداف. مارس 23.

² البكل، احمد، & الحداد، ايمان. (2022). الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر. مجلة السياسة والاقتصاد، 15(14)، 1-33. doi: 10.21608/jocu.2022.101147.1148.

- 2- كيف تطور الاستقرار المالي في مصر خلال فترة الدراسة (2000-2022) ؟
 - 3- ما هي تطورات الاستقرار المالي في مصر خلال فترة الدراسة (2000-2022) ؟
 - 4- ما هي جهود الدولة المصرية لتعزيز الاستقرار المالي ؟
- أهمية الدراسة:**

يعتبر الإستقرار والتطور المالي أحد أهم الأسباب التي تؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية، وأن الاستقرار المالي يتحقق إذا ما تفاعلت المتغيرات المالية عند مستوى معين من التطور المالي، وأكثر ما يتجلى فيه أهمية الإستقرار المالي، هي تلك الفترات التي تتردد المصارف في تمويل المشاريع المربحة، وتبتعد أسعار الأصول بشكل مفرط عن قيمتها الحقيقية، وقد لا تصل المدفوعات في الوقت المحدد، حيث أن عدم الإستقرار المالي يؤدي إلى إتهيار المصارف وسحب للودائع، حدوث التضخم، وفي بعض الأحيان انهيار سوق الأوراق المالية، الأمر الذي يهز الثقة في النظام المالي والاقتصادي للدولة ككل، الأمر الذي ينعكس على قدرة الدولة على جذب المزيد من الإستثمارات الخارجية³.

أهداف الدراسة: وتمثل فيما يلي:

- 1- الوقوف على أهمية الاستقرار المالي في مصر.
- 2- تحليل تطورات الاستقرار المالي في مصر خلال فترة الدراسة (2000-2022).
- 3- دراسة تطورات مؤشرات الاستقرار المالي في مصر خلال فترة الدراسة (2000-2022).
- 4- التعرف على جهود الدولة المصرية لتعزيز الاستقرار المالي خلال السنوات الأخيرة.

فرضيات الدراسة: وتمثل فيما يلي:

- 1- يعد الاستقرار المالي أولوية للاقتصاد المصري.
 - 2- يعتمد تطور الاستقرار المالي على بيئة الاقتصاد المحلي أكثر من بيئة الاقتصاد الدولي.
- منهجية الدراسة:** يعتمد البحث على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي. وقد تم استخدام المنهج الاستقرائي خلال استخدام أسلوب التحليل الوصفي في جمع وتحليل البيانات. بينما تم استخدام المنهج الاستنباطي من خلال تحديد مشكلة الدراسة وفرضيات الدراسة وأهميتها، كما تم الاعتماد على هذين المنهجين لتحقيق أهداف الدراسة والوصول لاستنتاجات من منظور عام إلى منظور خاص وفق المنهج الاستنباطي. وقد تم الاعتماد على التقارير الدولية والبيانات من مصادر مختلفة مثل البنك الدولي، والبنك المركزي المصري. وعلى هذا النحو يتم تقسيم الدراسة إلى ما يلي:

أولاً: تحليل تطورات القطاع المالي في مصر خلال فترة الدراسة :

(³) البلبل، د.علي أحمد البابل ؛ عمران، محمد مصطفى، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التطور المالي، والنمو الإقتصادي-شواهد كم البلدان العربية، 1975م-1999م، أوراق صندوق النقد العربي، عدد (6) ،ص10، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، مايو 2003م.

يوجد اتفاقاً عاماً على أهمية القطاع المالي المحورية في الاقتصاد المصري، وقد حظي القطاع المالي بأهمية متزايدة على الساحة المحلية والدولية لدوره الفعال في التنمية الاقتصادية والمالية بالإضافة لدوره في تحقيق التنمية المستدامة، وحقت العديد من دول العالم سواء الأجنبية أو العربية معدلات مرتفعة في تحقيق الاستقرار المالي.

يتمثل النظام المالي المصري في المؤسسات والأسواق المالية وبنيتها التحتية ويرتكز حول القطاع المصرفي، ولذلك فإن البنك المركزي المصري يمارس دوراً رئيسياً في الحفاظ على الاستقرار المالي بصفته الجهة المسؤولة عن سلامة القطاع المصرفي وتنظيمه والإشراف عليه، بالتعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية التي تقوم بالإشراف على القطاع المالي غير المصرفي.

بشكل عام، يهدف البنك المركزي المصري إلى تحقيق سلامة النظام النقدي والمصرفي واستقرار الأسعار في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة، ويباشر جميع الاختصاصات لتحقيق أهدافه ومنها وضع وتنفيذ السياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف الأجنبي، وكذلك سياسة إدارة المخاطر الكلية في النظام المصرفي، بالإضافة إلى إدارة الأزمات المصرفية وتسوية أوضاع البنوك المتعثرة، وتحقيق سلامة نظم وخدمات الدفع، وذلك وفقاً لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم 194 لسنة 2020 (البنك المركزي المصري، 2021)⁴، وعلى هذا النحو يتم تحليل تطور القطاع المالي خلال الفترة من 2000 إلى 2010، والفترة من 2011 إلى 2022:

1/1 تحليل تطورات النظام المالي خلال الفترة (2000 - 2010)، حيث يتم رصد تطور القطاع المالي في مصر، وذلك من خلال عرض القطاعات الرئيسية لهذا النظام، والتي تتضمن ما يلي:

1/1/1 القطاع النقدي والسياسة النقدية، يتم العمل على تحقيق هذا الهدف بالتوازي مع التحول لنظام استهداف معدلات التضخم المرنة، متوافقاً مع تحرير سوق الصرف الأجنبي، لذلك، يضع البنك المركزي مستهدفات متعددة للتضخم، بحيث انتقل الاقتصاد المصري تدريجياً من معدل التضخم المستهدف حالياً نحو المستوى المقدر له على المدى المتوسط. وقد أعلن البنك المركزي المصري في يونيو 2005 إطاراً تشغيلياً جديداً لتنفيذ السياسة النقدية يتمثل في التحول من الإطار التشغيلي الكمي (فائض الاحتياطي) إلى الإطار التشغيلي السعري (سعر العائد في سوق الإنترنت ليلية واحدة) والمعروف بنظام الكوريدور (Corridor System)، ويشمل هذا النظام سعريين للعائد ليلية واحدة في تعاملات البنك المركزي مع البنوك التجارية أحدهما للإيداع والآخر للإقراض، ويمثل سعر عائد الإيداع الحد الأدنى لسعر العائد بالكوريدور، بينما يمثل سعر عائد الإقراض الحد الأقصى له، وبالتالي يساعد نظام الكوريدور في التغلب على تذبذبات أسعار العائد في سوق الإنترنت ليلية واحدة، يقوم البنك المركزي بالإعلان عن أي تغييرات

البنك المركزي المصري. 2021. تقرير الاستقرار المالي. القاهرة. ص. 3.

في نطاق السعر بالإضافة إلى سعر العملية الرئيسية واتفاقية إعادة الشراء (REPO) وعمليات السوق المفتوحة وفقاً لحالة السيولة في السوق، ويمكن التعبير عن هدف البنك المركزي المصري لتحقيق استقرار الأسعار من خلال (البنك المركزي المصري، 2023)⁵:

أ- تقليل تقلبات التضخم عن المستوى الذي يعتبر متوافقاً مع استقرار الأسعار (فجوة التضخم).

ب- التقليل من تقلبات النشاط الاقتصادي الحقيقي عن طاقته الإنتاجية الكاملة (فجوة الإنتاج).

يستخدم البنك المركزي سعر الفائدة كأداة رئيسية في تحقيق أهداف منها جذب الودائع والإقراض والحد من التضخم أيضاً، ويوضح الجدول رقم (1/1)، تطورات سعر الفائدة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (2000-2010)، حيث يتضح أن سعر فائدة الإقراض قد تراجع من 13.2% عام 2000 إلى 11% عام 2010، وفي ذلك الوقت تراجع أيضاً سعر الفائدة على الودائع (%) من 9.5% إلى 6.2% في نفس الفترة.

شهد سعر الفائدة الحقيقي % تقلبات كبيرة خلال الفترة المشار إليها، فمن 8.9% عام 2000 تهاوى إلى 0.8% عام 2010. كما أنه سجل معدلاً سلبياً عام 2007 عند -0.1، مما يشير إلى أن سعر الفائدة الحقيقي وهو معدل الفائدة الذي يحصل عليه المستثمر أو المدخر أو المقرض (أو يتوقع الحصول عليه) بعد احتساب التضخم قد فقد قيمته باستمرار، وهو ما يشير إلى خطر على عملية الاستثمار المالي برمتها، بينما هي فرصة يمكن أن تحفز أسعار الفائدة الحقيقية المنخفضة المستثمرين على تحمل المزيد من المخاطر (Adrian. Tobias, 2020)⁶.

جدول رقم (1/1) تطورات سعر الفائدة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (2000-2010)

السنوات	سعر الفائدة الحقيقي %	سعر الفائدة على الودائع (%)	سعر فائدة الإقراض (%) -
2000	8.9	9.5	13.2
2001	11.2	9.5	13.3
2002	10.3	9.3	13.8
2003	6.3	8.2	13.5
2004	1.5	7.7	13.4
2005	6.5	7.2	13.1
2006	4.9	6	12.6
2007	-0.1	6.1	12.5

⁵ <https://www.cbe.org.eg/ar/monetary-policy/monetary-policy-framework> الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري.

⁶ Adrian. Tobias. 2020. "Low for Long" and Risk-Taking. Monetary and Capital Markets Department. 2020 International Monetary Fund. Washington.

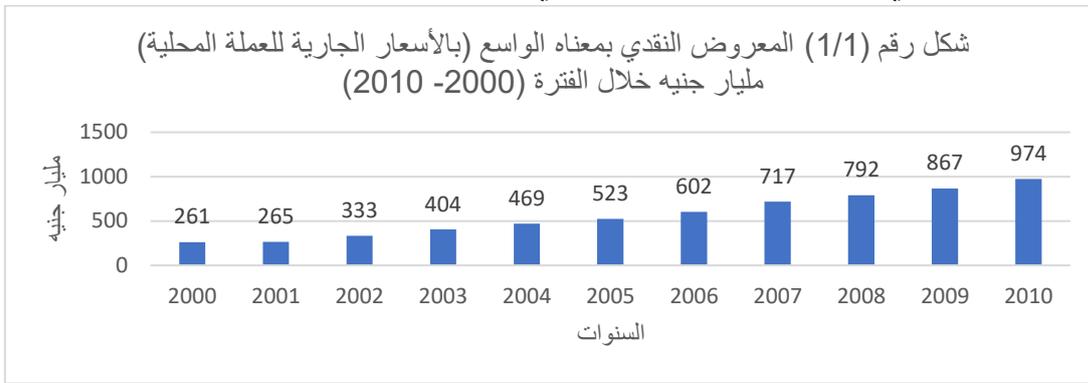
12.3	6.6	0.1	2008
12	6.5	0.7	2009
11	6.2	0.8	2010

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.RINR?locations=EG&view=chart>

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.DPST?locations=EG&view=chart>

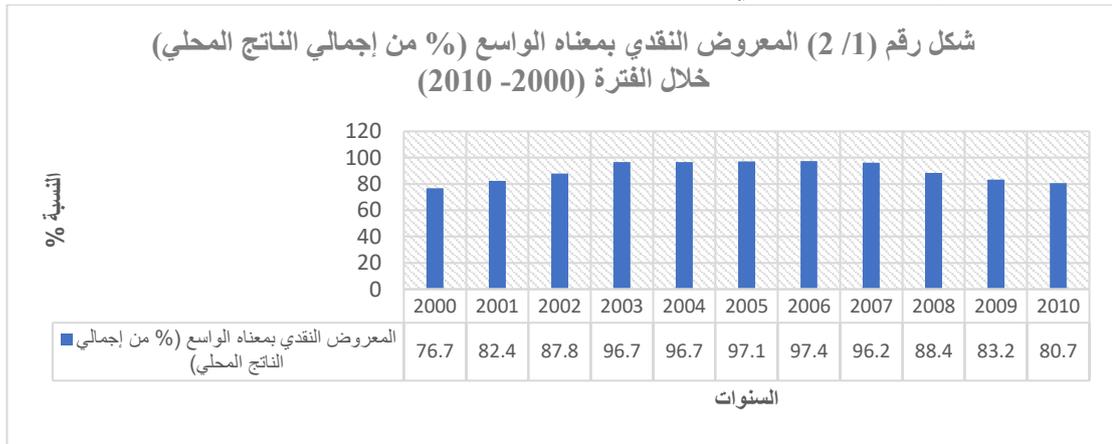
<https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.LEND?locations=EG&view=chart>

وبالنظر إلى المعروض النقدي بمعناه الواسع (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)، فقد تزايدت قيمته من 261 مليار جنية إلى 974 مليار جنية بين عامي 2000 و2010. مما يشير إلى القفزة التي تزايدها هذا المتغير، والتي تظهر من خلال الشكل التالي.



<https://data.albankaldawli.org/indicator/FM.LBL.BMNY.CN?locations=EG>

في سياق متصل، نمت نسبة المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي) من 76.7% عام 2000 إلى 80.7% عام 2010، وكانت قد بلغت ذروتها عند 97.4% عام 2006، وذلك كما يتضح من الشكل التالي.

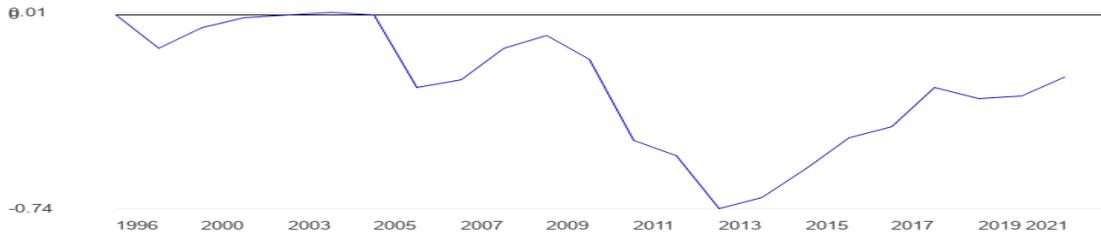


<https://data.albankaldawli.org/indicator/FM.LBL.BMNY.GD.ZS?locations=EG>

2/1/1 التنظيم والرقابة: عمد البنك المركزي المصري منذ بداية العقد الأول من الألفية إلى تطوير القطاع المصرفي، وفي سبتمبر عام 2004 تم وضع خطة زمنية للمرحلة الثانية من التطوير خلال الفترة

(2009 - 2011)، وقد هدفت هذه البرامج إلى رفع كفاءة أداء وضمن سلامة الجهاز المصرفي وزيادة مقدرته على تحمل المخاطر ليقوم بالدور الملقى على عاتقه من قبل الاقتصاد الوطني⁷. فيما يتعلق بالمناخ المؤسسي والرقابي يتم استخدام العديد من المؤشرات في مقدمتها مؤشر سيادة القانون⁸ (-2.5 ضعيف، 2.5 قوي)، والذي يعبر عن التصورات حول مدى ثقة الوكلاء في قواعد المجتمع والالتزام بها، ولا سيما جودة إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم، فضلاً عن احتمال ارتكاب جريمة وعنف. بالنسبة لهذا المؤشر، نقدم بيانات لمصر من عام 1996 إلى 2021. وكان متوسط القيمة لمصر خلال تلك الفترة -0.27 نقطة بحد أدنى -0.74 نقطة في عام 2013 وبحد أقصى 0.01 نقطة في عام 2004. وكانت أحدث قيمة في عام 2021 هي 0.24 نقطة. للمقارنة، المتوسط العالمي في عام 2021 بناءً على 192 دولة هو -0.04 نقطة. وذلك كما يتضح من الشكل رقم (3/1).

شكل رقم (3/1) مؤشر سيادة القانون (-2.5 ضعيف ؛ 2.5 قوي)



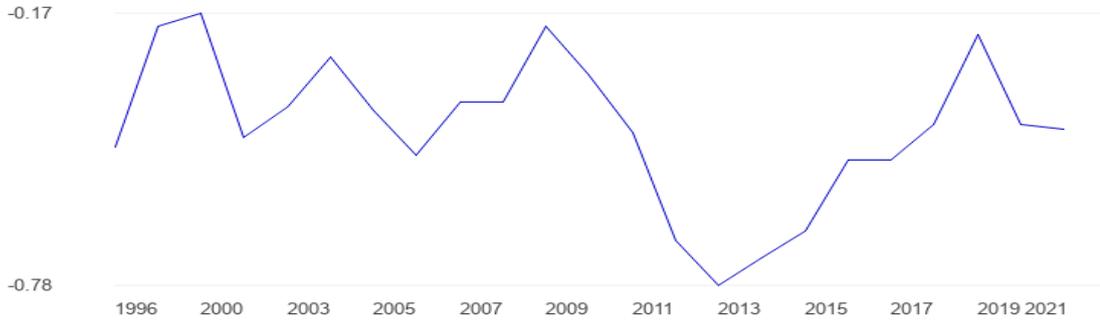
المصدر: https://www.theglobaleconomy.com/Egypt/wb_ruleoflaw

ويجسد مؤشر فاعلية الحكومة (-2.5 ضعيف، 2.5 قوي)، التصورات المتعلقة بجودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية إلتزام الحكومة بهذه السياسات، وقد كان متوسط القيمة لمصر خلال الفترة (1996-2021) عند -0.43 نقطة، وذلك بحد أدنى -0.78 نقطة في عام 2013 وبحد أقصى -0.17 نقطة في عام 2000، وكانت أحدث قيمة في عام 2021 هي -0.43 نقطة، وذلك كما يتضح من الشكل رقم (4/1):

شكل رقم (4/1) مؤشر فاعلية الحكومة في مصر خلال الفترة (1996 - 2021)

البنك المركزي المصري، 2011، ص 28

يرصد مؤشر سيادة القانون التصورات حول مدى ثقة الوكلاء في قواعد المجتمع والالتزام بها، ولا سيما جودة إنفاذ العقود وحقوق الملكية⁸ والشرطة والمحاكم، فضلاً عن احتمال ارتكاب جريمة وعنف.



المصدر: https://www.theglobaleconomy.com/Egypt/wb_government_effectiveness

يعتبر مؤشر ضبط/ السيطرة على الفساد⁹ من المؤشرات الهامة لأنه أكثر مؤشرات قياس الفساد شمولاً فهو لا يُركز على نوع محدد من أنواع الفساد، وقد تم إصدار هذا المؤشر لمصر بداية من عام 1996، ويتم تناول وضع مصر في مؤشر مدركات الفساد، سجلت مصر خلال الفترة (2000-2010)، تطورات عديدة على صعيد قيمة مؤشر مدركات الفساد لديها، حيث بلغت قيمة مؤشر مدركات الفساد لمصر 28 نقطة عام 1996، وفي أول سنة لصدور المؤشر، وجاءت مصر في المرتبة رقم 41 من ضمن 54 دولة، وكان هذا العام هو بداية إصدار المؤشر، تزايدت هذه القيمة لتسجل 36 نقطة عام 2001، وذلك فيما عدا عام 2000 الذي سجلت فيه تراجعاً، مما يشير إلى اتجاه مضطرب. تراجعت قيمة مؤشر مدركات الفساد بعد حالة من التقلب والتذبذب لتسجل 31 نقطة عام 2010، وهي نفس القيمة من النقاط التي كانت عندها في عام 2000، مع اختلاف عدد الدول المشاركة في التقرير من 90 دولة عام 2000 إلى 178 دولية عام 2010، وذلك كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (2/1) تطور وضع مصر في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (2000-2010)

السنة	قيمة المؤشر	ترتيب مصر	عدد الدول في التقرير
2000	31	63	90
2001	36	54	91
2002	34	62	102
2003	33	70	133
2004	32	77	145

يرصد مؤشر مكافحة الفساد تصورات عن مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة،⁹ فضلاً عن سيطرة النخب والمصالح الخاصة على الدولة.

158	70	34	2005
163	70	33	2006
179	105	29	2007
180	115	28	2008
180	111	28	2009
178	98	31	2010

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على بيانات منظمة الشفافية الدولية <https://www.transparency.org/en/cpi/2022>

3/1/1 القطاع المصرفي، شهد القطاع المصرفي إصلاحات كبيرة في مطلع الألفية، منذ بداية عام 2000، أقدمت على خطوات جريئة لتحسين التنمية المالية، واعتماد معايير دولية متطورة. فعملت مصر على تقوية القطاع المصرفي من خلال خصخصة أحد مصارفها الأربعة الأكبر، ودعمت المصارف المتخصصة، وسعت إلى تخليص البنوك من القروض المتعثرة. (جريس، 2015، ص6)¹⁰.

ساعد صدور القانون رقم 88 في عام 2003، كخطوة تشريعية أولى، في زيادة عدد البنوك التي تسيطر عليها مؤسسات أجنبية من خمسة بنوك فقط في عام 2004 إلى 15 بنكاً في عام 2008. وتجاوزت أسهم البنوك الخاصة في إجمالي الأصول والودائع الـ 50% مقارنة بـ 20% فقط في عام 2004، في حين انخفضت نسبة القروض المتعثرة إلى أقل من 15% (IMF, 2009)¹¹، كما أن الجهاز المصرفي يعمل على الحد من المخاطر المالية والتحكم فيها أو التخفيف منها في الوقت المناسب، وتقييم مدى كفاية رأس المال والسيولة الجديدة وفقاً للقواعد و اللوائح التنظيمية التي تقرها إتفاقية بازل3 (عبد الغني وأبو جليل، 2022)¹².

يلعب الجهاز المصرفي دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ لأن القطاع كما تبين له أن المدخرين ذوي الدخل المنخفض يتجهون إلى الحفاظ على الودائع خلال فترات الأزمات النظامية، وبالتالي فإن وداائع العملاء ذوي الدخل المنخفض تعتبر عادة مصدراً مستقرًا للتمويل في حالة نفاذ المصادر الأخرى، أو صعوبة الحصول عليها، ويتضح أن زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية بخلاف الائتمان مثل حسابات الدفع والادخار لا تضر بالاستقرار المالي- على سبيل المثال- عن طريق

جريس. وفيق. 2015. التنمية المالية في البلدان العربية. البوابة العربية للتنمية. فبراير. ¹⁰

<https://www.arabdevelopmentportal.com/ar/blog/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%>

¹¹ International Monetary Fund (IMF) (2009) Global Financial Stability Report: Navigating the Financial Challenges Ahead October 2009 (Washington, DC: IMF). Retrieved from <https://www.imf.org/en/Publications/GFSR/Issues/2016/12/31/Navigating-the-Financial-Challenges-Ahead>.

في البنوك التجارية المصرية. المجلة III عبد الغني، شريف محمد محمد، أبو جليل. رانيا أحمد. (2022). الالتزام بمتطلبات اتفاقية بازل ¹² العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية 13(3), 206-241. doi: 10.21608/masf.2022.241947

ماكينات الصراف الآلي، وفروع البنوك، والهواتف الذكية، كذلك فإن زيادة إمكانية الوصول إلى خدمات التأمين لا تضر بالاستقرار المالي (محمود ورجب، 2022)¹³.

يوضح الجدول رقم (3/1)، مؤشرات الجهاز المصرفي المصري خلال الفترة (2000-2010)، حيث تراجع عدد البنوك من 62 بنك عام 2003 إلى 39 بنك عام 2010، مقابل تزايد عدد الفروع من 2582 إلى 3573 فرعاً عام 2010، كما تزايد إجمالي قيمة الودائع من 260 مليار جنيه إلى 957 مليار جنيه أي بأكثر من ثلاثة أضعاف، وذلك كما يتضح من الجدول التالي.

جدول رقم (3/1) تطورات القطاع المصرفي وغير المصرفي في مصر خلال الفترة (2000-2010)

ففي نهاية يونيو 1	عدد البنوك العامة 1	عدد الفروع 2	ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ) 2	إجمالي الأصول بالمليار جنيه 1	إجمالي الودائع (المحلي والأجنبي) بالمليار جنيه 1	الأسهم المتداولة، القيمة الإجمالية (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) بالمليار دولار 2	الأسهم المتداولة، القيمة الإجمالية (%) من إجمالي الناتج المحلي 2
2000	-	-	-	260	260		
2001	-	-	-	291	291		
2002	-	-	-	341	341		
2003	62	2582	-	403	403		
2004	61	2515	2.65	520	520		
2005	59	2847	3.34	569	569	48.4	45%
2006	43	2944	4.44	747	747	61.5	47.2%
2007	41	3056	5.42	810	810	95.8	59%
2008	40	3297	6.48	862	862	74.4	39.3%
2009	39	3502	7.69	957	957	37.2	17%
2010	39	3573	8.64	474	474		

المصدر: 1- بيانات البنك المركزي المصري سنوات متفرقة.

2- بيانات البنك الدولي سنوات متفرقة.

وفقاً لـ (Farazi et al, 2011)¹⁴، فقد انخفضت حصة البنوك الحكومية من إجمالي الأصول في مصر من 79% في عام 2001 إلى 56% في عام 2010، وبالإضافة إلى ذلك، انخفضت نسبة القروض المتعثرة من 26.5% في عام 2004 إلى أقل من 14% في عام 2010. وانخفض إجمالي الائتمان المحلي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي من 105% في عام 2003 إلى 69% في عام

13 محمود احمد عبدالرحمن، ياسر، & رجب صديق هاشم، محمد. (2022). تطور الاداء المالي بالجهاز المصرفي واثره على النمو الاقتصادي 13-33-1126 doi: 10.21608/jocu.2022.79102.1126 "خلال الفترة من 2008-2020". مجلة السياسة والاقتصاد، 14(13)، 1-33.

14 Farazi, S., Feyen, E., and Rocha, R. (2011). Bank ownership and performance in the Middle East and North Africa Region. Review of Middle East Economics and Finance, 9(2), 159-196. <https://doi.org/10.1515/rmeef-2012-0025>.

2010 (World Bank, 2017)¹⁵. ومع ذلك، فإن التحسنات في المؤشرات الكلية للقطاع المالي لم تكن مفيدة لغالبية المواطنين (حلول للسياسات البديلة، 2019)¹⁶.

4/1/1 القطاع غير المصرفي (الخدمات المالية وقطاع التأمين): بلغت قيمة التوظيفات الاستثمارية لقطاع التأمين 160 مليار جنية مصري عام 2001 تزايدت إلى 180 مليار جنية في نهاية يونيو عام 2002. وفي سياق سوق الأوراق المالية، فقد تراجعت قيمة الأسهم المتداولة، القيمة الإجمالية (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) في البورصة المصرية من 48.4 مليار دولار إلى 37.2 مليار دولار بين عامي 2006 و2010، كما تراجعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة (% من إجمالي الناتج المحلي) من 45% إلى 17% في نفس الفترة، يمكن الرجوع إلى الجدول رقم (3/1).

2/1 تحليل تطورات القطاع المالي خلال الفترة (2011 - 2022)، والتي يتم تحليلها وفقا للبنود التالية:

1/2/1 القطاع النقدي والسياسة النقدية، تعتبر السياسة النقدية في مصر إحدى السياسات الاقتصادية - بجانب السياسة المالية - التي عادة ما تستخدمها الدولة لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وتحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي، والحفاظ على استقرار العملة، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الاحتياطات الأجنبية، وتكمن أهمية السياسة النقدية في قدرتها على التحكم في المعروض النقدي وسعر الفائدة وسعر الخصم، الأمر الذي يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية.

شهدت هذه الفترة آثارا عديدة على ضوء إنعكاسات ثورة 25 يناير 2011، وما أعقبها من عدم استقرار سياسي وأمني، وهروب لرؤوس الأموال الأجنبية، وتراجع كبير في كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي والنشاط السياحي، وقد اتسمت هذه الفترة بالتراجع الشديد في معدلات النمو الاقتصادي، وإتساع عجز الموازنة، وتزايد العجز في ميزان المدفوعات، والتوجه الزائد في الاعتماد على التمويل الخارجي سواء في صورة منح أو مساعدات أو ودائع حكومية أو قروض، وتتسم هذه الفترة باتساع الفجوة بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الحقيقي للإنتاج المحلي (صالح، 2021)¹⁷.

تطورت أسعار الفائدة على الودائع من 6.7% عام 2011 إلى 7.6% عام 2021، وذلك مقابل تراجع سعر فائدة الإقراض (%) من 11% إلى 9.4% في نفس السنوات، وفي مارس 2023، رفع البنك المركزي المصري سعر الفائدة الرئيسي على الودائع لليلة واحدة 200 نقطة أساس إلى 18.25%

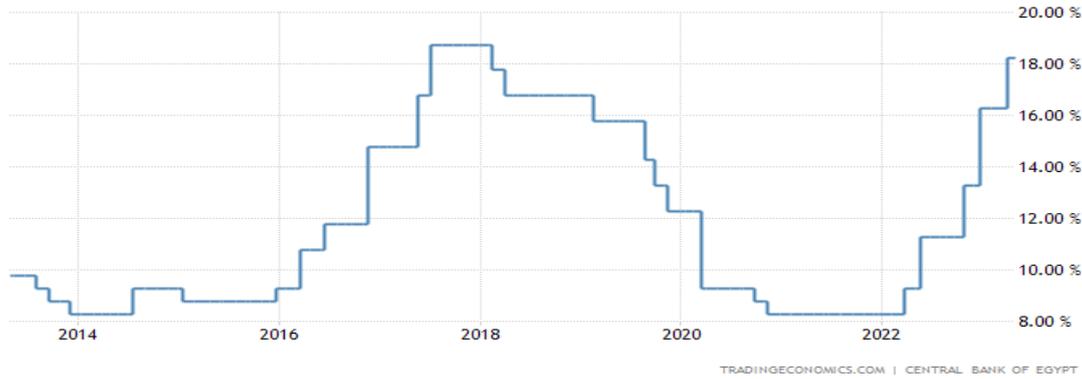
¹⁵ World Bank (2017) World development indicators (database). Washington, DC: The World Bank.

¹⁶ حلول للسياسات البديلة، 2019. إصلاحات القطاع المالي وتخصيص الموارد غير المتساوي في مصر. الجامعة الأمريكية بالقاهرة. يناير 2020. <https://aps.aucegypt.edu/ar/articles/129/financial-sector-reforms-and-unequal-resource-allocation-in-egypt> .

¹⁷ صالح، أشرف صلاح الدين. 2021. تطور السياسات النقدية في مصر. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. القاهرة. مارس. <https://idsc.gov.eg/DocumentLibrary/View/4577> .

في اجتماعه في مارس 2023، تماشياً مع تقديرات السوق، وإضافة إلى 10 نقاط مئوية في رفع أسعار الفائدة منذ بدء دورة تشديد البنك في مارس 2022، وذلك كما يظهره من الشكل رقم (1/1) (البنك المركزي المصري، 2023).

شكل رقم (5/1) تطورات سعر الفائدة الفترة (2011-2022)



<https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.RINR?locations=EG&view=chart>

في سياق متصل، فقد تزايدت قيمة المعروض النقدي بمعناه الواسع (بالأسعار الجارية للعملة المحلية) من 1.04 تريليون جنية عام 2011 إلى 4.9 تريليون دولار عام 2020، كما تزايدت المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي) في نفس الفترة من 75.8% إلى 84% عام 2020، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (4/1).

قد وجدت دراسة (أبادير وآخرون، 2021)¹⁸، أن هناك تطور للسياسة النقدية ودورها في تحقيق الإصلاح الاقتصادي في مصر خلال الفترة من عام 1991 وحتى عام 2019. وبالتحديد خلال الفترة من عام 2016 وحتى عام 2019، حيث أظهرت الدراسة مدى الدور الفعال للسياسة النقدية وأدواتها وبالتحديد أداة سعر الفائدة في تحقيق أهداف تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في الاقتصاد المصري، وكذلك دور البنك المركزي - وهو السلطة النقدية في أي دولة المنوط بها القيام على رسم وتنفيذ السياسة النقدية بالشكل الذي يسمح بتحقيق أهداف تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في الاقتصاد المصري - كما شهدت هذه الفترة بيع بعض بنوك القطاع العام لأسهمها أو نسبة كبيرة من أسهمها في البنوك ذات الملكية المشتركة (Diwan et al, 2014)¹⁹.

جدول رقم (4/1) تطور مؤشرات السياسة النقدية في مصر خلال الفترة (2011 - 2021)

¹⁸ أبادير، عطا الله أبو سيف، الشريف، مروة عاصم محمود، & متولي، رشا حسن محمد على. (2021). السياسة النقدية والإصلاح الاقتصادي في مصر. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 35 (عدد متخصص في العلوم الاقتصادية)، ص 103-141.

¹⁹ Diwan, I., Keefer, P., & Schiffbauer, M. (2014). On top of the Pyramids: Cronyism and Private Sector Growth in Egypt. World Bank, mimeo. Retrieved from, P 22.
http://siteresources.worldbank.org/EXTABCODE/Resources/7455676-1401388901525/9576629-1401389020127/Marc_Schiffbauer.pdf.

السنوات	سعر الفائدة الحقيقي %	سعر الفائدة على الودائع (%)	سعر فائدة الإقراض (%)	المعروض النقدي	المعروض النقدي بمعناه الواسع (%) من إجمالي الناتج المحلي
2011	-0.6	6.7	11	1.04	75.8
2012	6.3-	7.6	12	1.17	69.7
2013	3.3	7.7	12.3	1.39	74.6
2014	0.4	6.9	11.7	1.61	75.4
2015	1.5	6.9	11.6	1.91	78
2016	6.9	7.9	13.6	2.66	98.1
2017	-3.9	12.1	18.2	3.2	92.3
2018	-2.6	12.3	18.3	3.63	81.8
2019	2.2	10.9	16.1	4.11	77.2
2020	2.8	7.8	11.4	4.9	84
2021	4.4	7.4	9.4		

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.RINR?locations=EG&view=chart>

2/2/1 التنظيم والرقابة: مع تطبيق البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي في نهاية عام 2016، ومع بدأ تحسن مؤشرات الاقتصاد المصري خلال العامين التاليين جاءت جائحة كورونا والتي تطلبت اتخاذ سياسات نقدية ومصرفية خاصة لاحتواء تداعياتها؛ فتم تخفيض أسعار الفائدة، وتأجيل جميع الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد، وفرض إجراءات الحد من التعاملات النقدية وتيسير استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، فضلا عن تيسيرات خاصة بدعم القطاعات الأكثر تضررا (رفعت، 2023، ص12)²⁰، وفي ضوء التطور السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعدّد الحلول المالية والمصرفية المبتكرة في مجال التكنولوجيا المالية وكذا في مجاليّ خدمات الدفع والشمول المالي، ويهدف هذا إلى إعداد وتحديث التعليمات الخاصة بالتقنيات المالية وخدمات الدفع والشمول المالي لضمان مواكبة التطورات المستمرة في السوق المصرفي، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، التعليمات التالية (البنك المركزي المصري، 2023)²¹:

- أ- قواعد منح التراخيص الخاصة بالبنوك الرقمية والإطار الرقابي لها.
- ب- قواعد التراخيص الخاصة بمشغلي نظم الدفع (PSOs) أو مقدمي خدمات الدفع (PSPs) والتكنولوجيا المالية والإطار الرقابي لها.

رفعت، أسماء، 2023. إصلاحات قطاعية... القطاع المصرفي نموذجا. المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. القاهرة. إبريل 4. ²⁰ <https://ecss.com.eg/33501/>

<https://www.cbe.org.eg/ar/laws-regulations/regulations/overview/> البنك المركزي المصري. 2023. أنظمة الرقابة والمتابعة: نظرة عامة. مارس 23. ²¹

تم إصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020، والذي نص في المادة رقم 64 على إنه لمجلس إدارة البنك المركزي منح موافقة مبدئية لأي منشأة ترغب في الترخيص بمزاولة أعمال البنوك، بشرط أن تتخذ شكل شركة مساهمة مصرية، أو فرع لبنك أجنبي، وألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل للبنك عن 5 مليارات جنيه، وألا يقل رأس المال المخصص لنشاط فروع البنوك الأجنبية في جمهورية مصر العربية عن 150 مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الحرة، ويجوز الإستغناء عن الحد الأدنى لرأس المال بالنسبة للبنوك المتخصصة والرقمية²².

على صعيد مؤشرات مكافحة الفساد، فقد شهد المؤشر تحسناً طفيفاً في عامي 2014 و2015 ليبلغ 37 و36 على التوالي، بالإضافة إلى إصدار الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة تعليمات لجميع الوحدات الإدارية بالتعامل إلكترونياً بدلاً من ممارسة الأعمال يدوياً، وإنشاء مجلس مكافحة الفساد عام 2014. وقد سجلت مصر 30 نقطة من أصل 100 على مؤشر مدركات الفساد لعام 2022، وهو ما يتضح الجدول التالي.

جدول رقم (5/1) ترتيب مصر في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (2011 - 2022)

السنة	قيمة المؤشر	ترتيب مصر	عدد الدول في التقرير
2011	29	112	182
2013	32	114	175
2014	37	94	174
2015	36	88	167
2016	34	108	176
2017	32	117	180
2018	35	105	180
2019	35	106	180
2020	33	117	180
2021	33	117	180
2022	30	130	180

المصدر: بيانات منظمة الشفافية العالمية لمكافحة الفساد <https://www.transparency.org/en/cpi/2022>

3/2/1 القطاع المصرفي: بدأت المرحلة الثانية من مراحل الإصلاح المصرفي فقد امتدت خلال الفترة (2009 - 2012)، وركزت على إعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك العامة المتخصصة، وتبني مبادرة لزيادة وتحسين فرص إتاحة التمويل والخدمات المصرفية خاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب المتابعة الدورية لنتائج المرحلة الأولى من برنامج إعادة هيكلة البنوك العامة التجارية مثل الأهلي المصري وبنك مصر والقاهرة، ومراجعة وإصدار قواعد الحوكمة الخاصة بالبنوك العاملة بالقطاع المصرفي، وتطبيق مقررات بازل 2 (البنك المركزي، مرجع سابق).

رفعت، المرجع السابق، ص 13.22

يوضح الجدول رقم (6/1)، تطورات القطاع المصرفي في مصر خلال الفترة (2011 - 2022)، حيث يتضح أن عدد البنوك في مصر يتسم بالثبات النسبي عند 40 بنكا، وقد تزايدت قيمة الودائع من 957 مليار دولار إلى 4.6 تريليون جنية مصري بين عامي 2011 و2020. وقد تزايدت شبكة الفروع إلى 3,766 فرعا في عام 2015، تزايدت إلى 4451 فرعا في يونيو 2020، وتزايد عدد ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ) من 9.2 يونيو 2011 إلى 27.6 فرعا لكل 100 ألف بالغ عام 2021. كما تزايد عدد العاملين في القطاع المصرفي المصري من 107 ألف عامل 2015 إلى 133 ألف عامل في يونيو 2022 (اتحاد المصارف العربية، 2015)²³ (البنك المركزي المصري، 2023). شهدت الفترة (2011 - 2022)، العديد من الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد المصري عامة والنظام المصرفي بداية من الانعكاسات التي أفرزتها ثورة يناير على الاقتصاد المصري مما أدى إلى إغلاق البورصة، ثم ثورة 30 يونيو عام 2013، تلى ذلك بسبع سنوات تداعيات جائحة كورونا عام 2020، ثم الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022، والتي مع نشوبها واجه الاقتصاد المصري ضغوطاً جديدة إذ ساهمت هذه الحرب في ارتفاع أسعار الحبوب والقمح عالمياً، وكذلك في ارتفاع أسعار البترول ووصولها إلى مستويات قياسية، مما ترك آثاراً سلبية على البلد الذي يُعدّ أكبر مستورد للقمح في العالم ومستوردا صافيا للبترول، وانعكس بشكل مباشر في تراجع احتياطي النقد الأجنبي من نحو 41 مليار دولار في فبراير 2022 إلى نحو 37 مليار دولار في مارس 2022 ليبلغ نحو 34 مليار دولار في مارس 2023، فاقدًا 17% من قيمته على مدار العام، وهو ما انعكس على سعر صرف الدولار الأمريكي، وزاد معدل التضخم الذي بدأ الخروج عن السيطرة مع بداية الحرب، ليسجل مستويات تاريخية إذ سجّل في مارس 2023 نحو 40%، وفي مواجهة هذه الظروف، اتجه البنك المركزي مباشرة إلى استخدام أدوات السياسة النقدية حيث رفع سعر الفائدة بهدف امتصاص موجة التضخم، ودعم أداء سعر صرف الجنيه أمام الدولار (بسيوني، 2023، ص4)²⁴.

جدول رقم (6/1) تطورات القطاع المصرفي وغير المصرفي في مصر خلال الفترة (2010 - 2022)

نسبة دوران الأسهم المحلية	الأسهم المتداولة، القيمة الإجمالية (%) من إجمالي الناتج المحلي	الأسهم المتداولة، القيمة الإجمالية (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) مليار دولار	إجمالي الودائع المحلي والأجنبي) مليار جنية	ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ)	عدد الفروع	عدد البنوك العاملة	في نهاية يونيو
2	2	1	2	2	1	2	

اتحاد المصارف العربية. 2015. القطاع المصرفي المصري: صلابه، مرونة، ونمو. مطبوعات اتحاد المصارف العربية. العدد 422. أبو ظبي. <https://uabonline.org/ar/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%>.

<https://alsifr.org/monetary-policy-egypt>. بسيوني، مصطفى. 2023. السياسة النقدية في مصر: لا فائدة من رفع الفائدة. إبريل 4، ص11. ²⁴

		2					
32.5	6.7	15.9	957	9.22	3537	39	2011
28.9	6.1	17.1	1023	10.32	3610	40	2012
20.7	4.4	12.7	1187	10.94	3651	40	2013
37.7	8.7	26.4	1429	12.06	3712	38	2014
26.7	4.5	14.8	1734	13.7	3766	38	2015
39.2	3	10.1	2117	15.69	3882	38	2016
3.7	6.1	14.4	3028	17.71	4009	38	2017
34.5	5.8	14.5	3554	18.72	4155	38	2018
25.3	3.7	11.2	3993	20.07	4298	38	2019
38.9	4.4	16.1	4686	22.06	4451	38	2020
-	-	-	5750	27.56		38	2021
-	-	-	7211			38	2022

المصدر: 1- بيانات البنك المركزي المصري سنوات متفرقة.

2- بيانات البنك الدولي سنوات متفرقة.

5/2/1 القطاع غير المصرفي: لقد قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع استراتيجية قومية للخدمات المالية غير المصرفية خلال الفترة (2018-2022)، ترسم آفاق الطريق أمام بناء قطاع مالي غير مصرفي قوي وفعال يدعم القدرات المالية للاقتصاد الوطني، وتهدف الاستراتيجية إلى تحقيق الشمول المالي ومساهمة القطاع المالي غير المصرفي في إتاحة التمويل للمشروعات، ومن بينها الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بما يسمح لكافة فئات المجتمع، تحقيق أكبر استفادة من تطور ونمو القطاع المالي غير المصرفي، كما تستهدف الاستراتيجية أيضا إعداد وتجهيز البنية التشريعية والقانونية والتكنولوجية اللازمة لاسـتحداث أدوات مالية جديدة وإجراء العديد من الإصلاحات الهيكلية، بما يسهم بصورة كبيرة في تنويع الأدوات المالية والاستثمارية المتاحة وتحسين الاقتصاد المصري وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وتتركز فلسفة الهيئة العامة للرقابة المالية في المرحلة المقبلة، على أن تصبح ركنا فعالا لإتاحة التمويل وزيادة الإفصاح والشفافية ومكافحة الفساد، خاصة وأن تبني استراتيجية قومية للقطاع المالي غير المصرفي يعد خطوة أساسية وهامة في بناء قطاع مالي متطور ومنفتح على العالم الخارجي وقادر على المساهمة بفاعلية في خطط التنمية المستدامة لتحقيق رؤية مصر (البنك المركزي المصري، 2017، ص14)²⁵.

يتميز القطاع المالي غير المصرفي بفرصة كبيرة للنمو حيث يتراوح معدل النمو لكل نشاط على حدى فى الاقتصاد المصرى ما بين 0.2 و1.2% بخلاف سوق رأس المال حيث يسجل رأس المال السوقي إلى الناتج المحلى الإجمالى نحو 28.5%، ويعتبر نشاط التأمين اللاعب الرئيسى فى القطاع المالى

البنك المركزي المصري. 2017. تقرير الاستقرار المالي. مطبوعات البنك المركزي المصري. القاهرة. ص14. ²⁵

غير المصرفي والذي إرتفع إجمالي أقساطه من 11.0 مليار جنيه في 2011/2012 إلى 14.4 مليار جنيه في 2013/2014 بمعدل نمو بلغ 31% (البنك المركزي المصري، مرجع سابق، ص 8).
بلغ إجمالي أصول القطاع المالي غير المصرفي 365.8 مليار جنيه في يونيو 2016 وهو ما يمثل 11.8% من إجمالي أصول القطاع المالي، وقد استحوذ قطاع التأمين علي أكبر نصيب من القطاع المالي غير المصرفي بنسبة 80% من إجمالي القطاع المالي غير المصرفي في ذات الفترة. وتعد مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي المكون الثاني للنظام المالي بإجمالي أصول بلغت 615.2 مليار جنيه في العام المالي 2018 / 2019، وبما يمثل 10.4% من إجمالي أصول النظام المالي، ونحو 11.6% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي، وجاء نمو القطاع المالي غير المصرفي في العام المالي 2018 / 2019 مقارنة بالعام المالي السابق مدفوعاً من قبل نشاط صناديق الاستثمار، وشركات التأجير التمويلي، وجهات التمويل متناهي الصغر، حيث بلغت نسبة مساهمة كل منهم في زيادة أصول القطاع المالي غير المصرفي 35.5% و 26.6% و 13.5% على التوالي، إلى جانب ذلك، بلغ رأس المال السوقي للشركات المقيدة بالسوق الرئيسي 708.3 مليار جنيه، وبما يمثل 13.3% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (البنك المركزي المصري، 2019، ص 29).

ارتفع إجمالي أصول القطاع المالي غير المصرفي في مصر إلى 709.3 مليار جنيه في نهاية العام المالي 2019/2020، بمعدل نمو بلغ نحو 13.6% مقارنة بالعام المالي السابق، وبما يمثل 10.2% من إجمالي أصول النظام المالي ونحو 12.1% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وفق بيانات البنك المركزي المصري، فقد تمكنت الهيئة العامة للرقابة المالية، من مواجهة الآثار السلبية لجائحة كورونا، نتيجة الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها، بالتزامن مع تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا الخدمات المالية بما يساهم في مجابهة المخاطر التي تواجه أنشطة القطاع المختلفة (البنك المركزي المصري، 2022)²⁶.

يعد قطاع شركات التأمين أحد أهم الأنشطة المالية غير المصرفية، حيث يساهم في إدارة المخاطر التي تتعرض لها الأصول الاقتصادية، وهو ما يجعله مرتبطاً بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. وتتسأ مخاطر هذا القطاع على الاستقرار المالي من عدم كفاية المخصصات المقابلة للمطالبات، أو عدم كفاية رأس المال لتغطية الخسائر غير المتوقعة، أو التذبذب في قيمة الأصول المملوكة لها مما يؤدي إلى انخفاض قدرتها على الوفاء بمطالبات المؤسسات الأخرى، الأمر الذي قد يؤثر على سلامة المكونات الأخرى للنظام المالي والأداء الاقتصادي (البنك المركزي المصري، 2019، ص 29)²⁷.

البنك المركزي المصري، 2022. تقرير الاستقرار المالي. القاهرة. ص 6-7.²⁶
البنك المركزي المصري. 2019. ص 29.²⁷

وفقاً لتقرير الاستقرار المالي لعام 2020، فقد استحوذ قطاعي البريد وشركات التأمين على نسبة 56.3% من أصول القطاع المالي غير المصرفي، يليها صناديق التأمين الحكومية والخاصة بنسبة 14.6%، ثم صناديق الاستثمار بنسبة 10.2%، كما أن نمو أصول القطاع المالي غير المصرفي في العام المالي 2019/2020، مقارنةً بالعام المالي السابق مدفوعاً بنمو أصول قطاع البريد، وصناديق التأمين الخاصة، وشركات التأجير التمويلي، وشركات التأمين، حيث بلغت نسبة مساهمة كل منهم في زيادة أصول القطاع بنسبة 32.3%، 15.6%، 13.1%، 12.4%، على التوالي (البنك المركزي، 2023، ص18)²⁸.

ثانياً: الاستقرار المالي في مصر خلال فترة الدراسة

يهدف البنك المركزي المصري إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار وسلامة القطاع المصرفي في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة وفقاً للقانون رقم 88 لسنة 2003 للبنك المركزي المصري، وبما أن النظام المالي المصري - متمثلاً في المؤسسات والأسواق المالية وبنيتها التحتية - يركز حول القطاع المصرفي المصري، فإن البنك المركزي يمارس دوراً رئيسياً في الحفاظ على الاستقرار المالي بصفته الجهة المسؤولة عن سلامة القطاع المصرفي وتنظيمه والإشراف عليه، وذلك بالتنسيق مع الهيئة العامة للرقابة المالية التي تقوم بالإشراف على القطاع المالي غير المصرفي (البنك المركزي المصري، 2017، ص5)²⁹.

ويعكس مؤشر الاستقرار المالي مدى استقرار الظروف المالية الكلية، بحيث يساعد على إكتشاف تراكم الاختلالات في القطاع المالي في مرحلة مبكرة، وقد تم بناء المؤشر كمقياس كمي مركب باستخدام مجموعة واسعة من المتغيرات تصل إلى (21) متغير، والتي تندرج تحت أربعة مؤشرات فرعية تعكس أداء القطاع المصرفي، وظروف الاقتصاد الكلي، وتطور الأسواق المالية ومناخ الاقتصاد العالمي، ويوضح الجدول رقم (7/1)، مكونات الاستقرار المالي لدى البنك المركزي المصري.

الجدول رقم (7/1)، مكونات الاستقرار المالي لدى البنك المركزي المصري

مؤشرات أداء القطاع المصرفي ووزنه النسبة (38%)	مؤشرات الاقتصاد الكلي ووزنه النسبي (33%)	مؤشرات تطور الأسواق المالية ووزنه النسبي (19%)	مؤشرات أخرى (10%)
- معدل كفاية رأس المال	- معدل نمو الناتج الحقيقي	- تطور الأسواق المالية	- مناخ الاقتصاد العالمي
- نسبة إجمالي القروض غير المنتظمة	- معدل التضخم	- نسبة رأس المال	- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
- نسبة التغطية	- نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي	- السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي	- معدل التضخم للشركاء التجاريين الرئيسيين
- نسبة السيولة بالعمليّة المحليّة	- نسبة عجز الموازنة إلى		

البنك المركزي المصري. 2023. النشرة الإحصائية الشهرية. العدد 311. فبراير. القاهرة. ص15. 28

البنك المركزي المصري. 2017. الاستقرار المالي. مطبوعات البنك الدولي. القاهرة. ص6-7. 29

والعملات الأجنبية	- نسبة المصروفات الإدارية إلى صافي الأصول الأجنبية	- الناتج المحلي الإجمالي	- نسبة التقلبات في البورصة المصرية	لمصر والإمارات العربية المتحدة والصين والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا والمملكة العربية السعودية وألمانيا وسويسرا وفرنسا وإيطاليا وروسيا
- نسبة صافي الأرباح إلى حقوق المساهمين	- ميزان المعاملات الجارية إلى الناتج	- نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	- نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى العائد على الأسهم	
- نسبة التركيز في جانب الأصول لأكثر 5 بنوك	- نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى الدين قصير الأجل	- مؤشر مبادلة مخاطر الائتمان		

المصدر: صندوق النقد العربي. 2021. تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية. أبو ظبي. ص 238.

على هذا النحو، يتم في هذا البند تحليل تطورات الاستقرار المالي في مصر خلال فترة الدراسة، كما يلي:

1/2 تحليل الاستقرار المالي خلال الفترة (2000 - 2010)

يعتبر الاستقرار المالي أحد أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها كافة الاقتصادات، ومن خلال هذا الاستقرار يكون النظام المالي المستقر قادر على تخصيص الموارد بكفاءة، وتقييم وإدارة المخاطر المالية، والحفاظ على مستويات التوظيف بالقرب من المعدل الطبيعي للاقتصاد، والقضاء على تحركات الأسعار النسبية للأصول الحقيقية أو المالية التي ستؤثر على الاستقرار النقدي أو مستويات التوظيف، وتتجلى القيمة الحقيقية للاستقرار المالي بشكل أفضل في غيابه، في فترات عدم الاستقرار المالي، خلال هذه الفترات، تحجم البنوك عن تمويل المشاريع المربحة، وتتحرف أسعار الأصول بشكل مفرط عن قيمها الجوهرية، وقد لا تصل المدفوعات في الوقت المحدد. ويمكن أن يؤدي عدم الاستقرار الكبير إلى زعزعة استقرار البنوك أو التضخم المفرط أو انهيار سوق الأسهم، يمكن أن يقلل الثقة بشدة في النظام المالي والاقتصادي (WorldBank, 2021)³⁰.

يشير مؤشر الاستقرار المالي إلى مدى قدرة القطاع المالي على امتصاص أثر الصدمات الاقتصادية الخارجية والحد من تداعياتها على مكونات القطاع المالي الرئيسية، وعلى الرغم من صعوبة الاتفاق على مفهوم واحد للاستقرار المالي نتيجة اختلاف الهياكل الاقتصادية، إلا أن المفهوم الأكثر شيوعاً في العالم حالياً هو أن الاستقرار المالي يعنى به التوصل إلى الحالة التي يستطيع فيها القطاع المالي استيعاب وتخفيف حدة الضغوط على مؤسساته من جراء الأزمات الاقتصادية (صندوق النقد العربي، 2010)³¹.

خلال الفترة (2000 - 2010)، تطورت بعض مؤشرات الاستقرار المالي في الاقتصاد المصري، حيث تزايد صافي الأصول الأجنبية (بالأسعار الجارية للعملة المحلية) من 23 مليار جنية عام 2000

³⁰ World Bank. 2021. Financial stability. <https://www.worldbank.org/en/publication/gfdr/gfdr-2016/background/financial-stability>.

³¹ صندوق النقد العربي. 2010. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. أبو ظبي. ص 141.

إلى 305 مليار جنية عام 2010. في المقابل، فقد تراجعت نسبة الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) من 52% إلى 33.1% بين عامي 2000 و2010. سجلت معدلات السيولة المحلية معدلات نمو متذبذبة حيث سجلت أعلى نسبة لها عام 2003 عند 19.9%، بينما كانت أدنى نسبة لها عند 9.47% عام 2009. وكذلك، تزايد إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي % من 68.5 عام 2000 إلى 78.4 عام 2010.

جدول رقم (8/1) مؤشرات الاستقرار المالي في مصر خلال الفترة (2000-2010)

السنوات	معدلات السيولة المحلية %	الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)	صافي الأصول الأجنبية (بالأسعار الجارية للعملة المحلية) مليار جنية	إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي %
2000	11.02	52	23	68.5
2001	13.17	54.9	6.78	72.8
2002	11.99	54.7	8.65	78.5
2003	19.94	53.9	26	85
2004	13.99	54	54.11	82.5
2005	11.54	51.2	112	80
2006	15.13	49.3	188	71.6
2007	19.12	45.5	232	69.7
2008	10.49	42.8	247	71
2009	9.47	36.1	256	82
2010	12.42	33.1	305	78.4

المصدر: بيانات البنك الدولي سنوات مختلفة.

يمكن القول أن هناك اتجاه عام من الاستقرار المالي قد حدث مع تزايد معدلات السيولة وقفزات صافي الأصول الأجنبية بأسعار الجارية للعملة الأجنبية، إضافة إلى تزايد إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المشار إليها.

2/2 تحليل الاستقرار المالي خلال الفترة (2011-2022)

يعكس مؤشر الاستقرار المالي مدى استقرار الظروف المالية الكلية، بحيث يساعد على اكتشاف تراكم الاختلالات في القطاع المالي، حيث أن كل متغير على حدى قد لا يعكس الصورة الكاملة للاستقرار المالي ولكن المتغيرات المجمع قد تشير إلى مخاطر محتملة، وبالنظر إلى بيانات الفترة مارس 2011 إلى ديسمبر 2017، فقد أظهر المؤشر استقرارا نسبيا حول مستوى ٠,٤٧ في المتوسط، إلا أنه انخفض في أعقاب ثورة يناير ٢٠١١، ليسجل أدنى مستوياته في مارس ٢٠١٣ عند مستوى ٠,٣٨ مدفوعا بشكل رئيسي بتدهور ظروف الاقتصاد الكلي (البنك المركزي المصري، 2017، ص8)³².

البنك المركزي المصري. 2017. تقرير الاستقرار المالي. مطبوعات البنك المركزي. القاهرة. ص8.32

اتخذ المؤشر اتجاها صعوديا ليرتفع فوق المتوسط خلال الفترة (مارس ٢٠١٤ إلى سبتمبر ٢٠١٥)، نتيجة التحسن الملحوظ في الظروف الاقتصادية والأسواق المالية مصحوبا بالاستقرار السياسي في تلك الفترة، في حين انخفض في ديسمبر ٢٠١٥، ليظل مستقرا نسبيا تحت المتوسط حتى ديسمبر 2017 (البنك المركزي المصري، مرجع سابق).

شهد مؤشر الاستقرار المالي تحسنا ملحوظا خلال عام 2019 ليسجل 0.6 في المتوسط مقابل 0.52 في عام 2018، ويرجع هذا التحسن بشكل أساسي إلى تحسن المؤشر الفرعي لأداء الاقتصاد المحلي، والذي كان لانخفاض معدل التضخم الدور الأكبر في تحسنه، بالإضافة الى الانخفاض في نسبة كل من الدين العام المحلي وعجز الموازنة الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي الإسمي، وذلك في إطار استراتيجية الضبط المالي التي انتهجتها الحكومة في الفترة الأخيرة، كما شهد المؤشر الفرعي لأداء القطاع المصرفي تحسناً نتيجة ارتفاع مؤشر كفاية رأس المال ومعدلات السيولة سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية، هذا، بالإضافة الى تحسن المؤشر الفرعي لمناخ الاقتصاد العالمي نتيجة لانخفاض معدلات التضخم لمعظم الشركاء التجاريين لمصر، بينما انخفض مؤشر تطور الأسواق المالية خلال عام 2019، نتيجة لتراجع سوق المال المحلي متمثلاً في انخفاض نسبة رأس المال السوقي الى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وارتفاع نسبة تقلبات العائد للبورصة المصرية (البنك المركزي المصري، 2019، ص 17)³³.

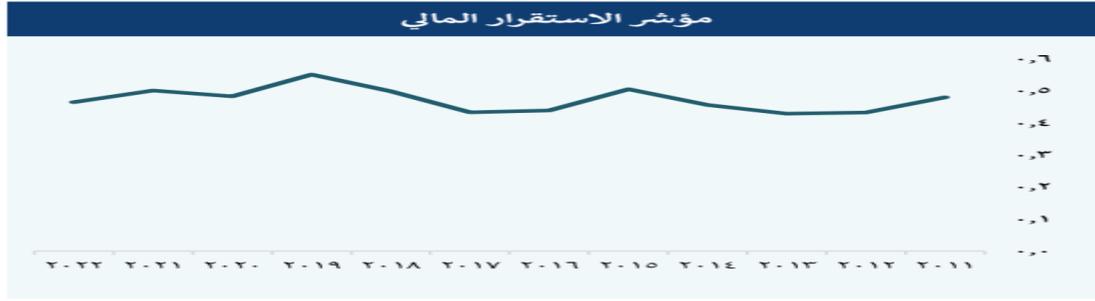
في يونيو 2021، شهد مؤشر الاستقرار المالي ارتفاعاً طفيفاً ليسجل 0.51 مقابل 0.49 في يونيو 2020، وذلك انعكاساً للسياسات الاقتصادية والاحترازية والحزم التحفيزية التي تم اتخاذها لمواجهة تداعيات جائحة كورونا على الاقتصادات والأسواق المالية المحلية والعالمية (البنك المركزي المصري، 2021، ص 22)³⁴.

سجل مؤشر الاستقرار المالي خلال العام المالي 2021/2022، ما نسبته 0.47 مقابل 0.50 خلال العام المالي السابق 2020/2021، نتيجة تمكن الاقتصاد المصري والقطاع المصرفي من التعافي من تداعيات جائحة كورونا، إلا أن المؤشر أظهر انخفاضاً خلال الربع الرابع من العام المالي نتيجة التبعات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصادات والأسواق المالية المحلية والعالمية (البنك المركزي المصري، 2021، ص 20). ويوضح الشكل رقم (6/1)، تطور مؤشر الاستقرار المالي في مصر خلال الفترة (2011-2022).

الشكل رقم (6/1)، تطور مؤشر الاستقرار المالي في مصر خلال الفترة (2011-2022)

البنك المركزي المصري. 2019. الاستقرار المالي. مطبوعات البنك المركزي. القاهرة. ص 17.³³

البنك المركزي المصري. 2021. الاستقرار المالي. مطبوعات البنك المركزي. القاهرة. ص 22.³⁴



المصدر: البنك المركزي المصري. 2021. الاستقرار المالي. مطبوعات البنك المركزي. القاهرة. ص20.

يتم تحليل مؤشر الاستقرار المالي في مصر من خلال تحليل المؤشرات الفرعية الأربعة التي يتكون منها المؤشرات، والتي يوضحها الشكل رقم (7/1)، كالتالي:

1- مؤشر أداء القطاع المصرفي المصري: لقد اتخذ مؤشر أداء القطاع المصرفي اتجاهاً صعودياً في الفترة (مارس 2011 - سبتمبر 2013)، وذلك نتيجة ارتفاع الربحية ونسبة السيولة بالإضافة إلى تحسن مؤشر جودة الأصول بسبب زيادة نسبة مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة، وخلال عام 2018، ارتفعت ودائع العملاء وانخفضت نسبة السيولة بالعملة الأجنبية نتيجة انخفاض الأرصدة المستحقة على البنوك الخارجية، وهو ما انعكس على انخفاض صافي الأصول بالعملة الأجنبية لدى القطاع المصرفي، ومن ثم، فقد انخفض مؤشر أداء القطاع المصرفي نتيجة انخفاض كل من صافي الأرباح إلى متوسط حقوق الملكية، ومعدل كفاية رأس المال ونسبة السيولة بالعملة المحلية، ونسبة تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة، وكذلك ارتفاع نسبة المصروفات الإدارية إلى صافي إيرادات النشاط (البنك المركزي المصري، 2018، ص20).³⁵

شهد القطاع المصرفي عام 2019 مستوى مرتفع من الاستقرار المالي، والذي تمثل في قدرته على التعامل مع العديد من الأزمات واحتواء تداعياتها، وذلك بفضل وضع الاستراتيجيات اللازمة لإدارة مختلف أنواع المخاطر، واتخاذ الإجراءات الاحترازية المناسبة، وتطبيق التعليمات الرقابية بشكل أكثر تحفظاً من المعايير الدولية للجنة بازل، كما استمر في أداء دوره بنجاح في الوساطة المالية مع تعزيز الشمول المالي، ودعم النمو الاقتصادي، وفي يونيو 2022، تحسن مؤشر أداء القطاع المصرفي مقارنة بيونيو 2021، نتيجة تدعيم البنوك لقواعدها الرأسمالية، وهو ما انعكس على ارتفاع معيار كفاية رأس المال، بالإضافة إلى انخفاض كل من نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، ونسبة المصروفات الإدارية إلى صافي إيرادات النشاط، وارتفاع كل من متوسط نسبة السيولة بالعملة الأجنبية ومتوسط العائد على حقوق الملكية (تقرير الاستقرار المالي، 2022).

البنك المركزي المصري. 2018. تقرير الاستقرار المالي. مطبوعات البنك المركزي. القاهرة. ص20.³⁵

2- **مؤشر الاقتصاد الكلي**، لقد انخفض المؤشر خلال الفترة (مارس ٢٠١١ - مارس ٢٠١٣)، نتيجة ارتفاع نسبي عجز الموازنة والدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم، وقد تحسن المؤشر بشكل عام خلال الفترة (يونيو ٢٠١٣ إلى يونيو ٢٠١٤)، إلا أنه عاود الانخفاض بشكل ملحوظ خلال الفترة (سبتمبر ٢٠١٤ - ديسمبر ٢٠١٦). ويرجع ذلك في الأساس إلى ارتفاع معدلات التضخم ونسب كلا من عجز الموازنة والدين المحلي وعجز الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ونسبة صافي الاحتياطيات الدولية إلى الدين الخارجي قصير الأجل مما انعكس على ارتفاع الضغط على العملات المحلية (البنك المركزي، مرجع سابق، ص 9).

وفي عام 2019/2020 كان لتحسن مؤشر الاقتصاد الكلي الدور الأكبر في تحسن مؤشر الاستقرار المالي ككل، بالإضافة إلى ارتفاع الملاءة المالية للقطاع المصرفي وتحسن مؤشرات جودة الأصول بشكل ملحوظ، بينما شهدت مؤشرات سوق المال المحلي ومؤشرات مناخ الاقتصاد العالمي تراجعاً خلال العام، وقد ارتفع مؤشر الاقتصاد الكلي بشكل عام خلال عامي 2020/2021 و2021/2022، نتيجة ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وانخفاض نسب العجز الكلي للموازنة العامة وعجز الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. على الجانب الآخر، فقد ارتفع معدل التضخم كما انخفضت نسبة تغطية صافي الاحتياطيات الدولية للدين الخارجي قصير الأجل، إلا أن المؤشر قد تراجع في الربع الرابع من العام المالي نتيجة تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وكذلك انخفاض نسبة تغطية صافي الاحتياطيات الدولية للدين الخارجي قصير الأجل وارتفاع معدل التضخم (البنك المركزي المركزي، 2021).

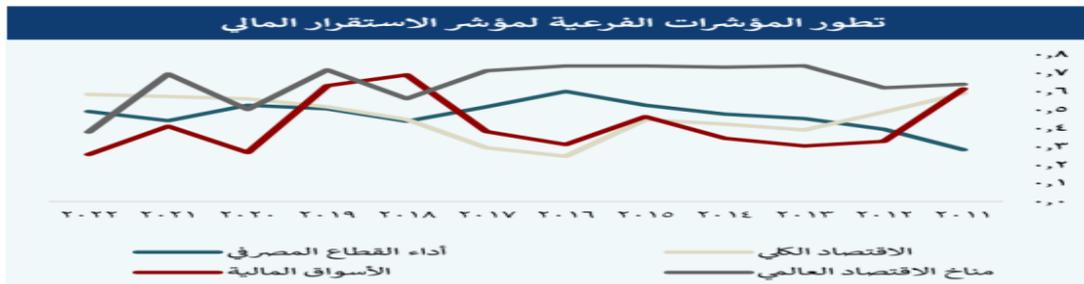
3- **مؤشر تطور الأسواق المالية**، شهد مؤشر تطور الأسواق المالية تراجعاً خلال الفترة (مارس ٢٠١١ - يونيو ٢٠١٣)، نتيجة ارتفاع القيمة السوقية للأسهم بالنسبة إلى العائد على الأسهم وارتفاع مؤشر مبادلة مخاطر الائتمان، ومع ذلك، فقد اتخذ المؤشر اتجاهها صعودياً خلال الفترة (سبتمبر ٢٠١٣ - سبتمبر ٢٠١٤) ليسجل أعلى قيمة له عند ٠,٧١. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض مؤشر مبادلة مخاطر الائتمان إلا أن المؤشر انخفض مرة أخرى خلال الفترة (ديسمبر ٢٠١٤ - مارس ٢٠١٦)، نتيجة ارتفاع نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى العائد على الأسهم، بالإضافة إلى ارتفاع مؤشر مبادلة مخاطر الائتمان، وانخفاض نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي (البنك المركزي المصري، 2017، ص 9)³⁶.

البنك المركزي المصري. 2017. تقرير الاستقرار المالي. مطبوعات البنك المركزي المصري. القاهرة. ص 7. ³⁶

تراجع مؤشر الأسواق المالية في يونيو 2022، نتيجة ارتفاع مؤشر تقلبات العائد للبورصة المصرية ومؤشر مبادلة مخاطر الائتمان، وكذلك انخفاض كل من نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي الإسمي ونسبة القيمة السوقية للأسهم إلى العائد على الأسهم (البنك المركزي، مرجع سابق).

4- مؤشر مناخ الاقتصاد العالمي، شهد مؤشر مناخ الاقتصاد العالمي استقراراً نسبياً خلال فترة التحليل، إلا أنه اتخذ اتجاهها صعودياً منذ (مارس ٢٠١٥ - ديسمبر ٢٠١٦)، والذي ساعد على التحسن النسبي في قيمة المؤشر الكلي، ولكن أدت معدلات التضخم المرتفعة في بلدان الشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر وثبات الناتج المحلي الإجمالي لهم تقريباً إلى انخفاض المؤشر في ديسمبر ٢٠١٧ ليصل إلى ٠,٣٨، وذلك بعد وصوله إلى ذروته عند مستوى ٠,٦٢ في سبتمبر ٢٠١٧. وبشكل عام، يشير مؤشر الاستقرار المالي إلى إيجابية الأوضاع المالية الكلية مما يدعم الاستقرار المالي، كما ساهم تحليل تطور المؤشرات الفرعية في تحديد أسباب فترات الضغط المالي خلال الفترة (2011-2017) (البنك المركزي المصري، 2017)³⁷، (البنك المركزي المصري، 2021، ص27). وذلك كما يتضح من الشكل التالي.

شكل رقم (7/1) تطور المؤشرات الفرعية لمؤشر الاستقرار المالي خلال الفترة (2011-2022)



المصدر: البنك المركزي المصري. 2021. الاستقرار المالي. مطبوعات البنك المركزي. القاهرة. ص20.

النتائج:

- 1) تشير بيانات الفترة مارس 2011 إلى ديسمبر 2017، فقد أظهر المؤشر استقراراً نسبياً حول مستوى ٠,٤٧ في المتوسط، إلا أنه انخفض في أعقاب ثورة يناير ٢٠١١، ليسجل أدنى مستوياته في مارس ٢٠١٣ عند مستوى ٠,٣٨ مدفوعاً بشكل رئيسي بتدهور ظروف الاقتصاد الكلي.
- 2) اتخذ المؤشر اتجاهها صعودياً ليرتفع فوق المتوسط خلال الفترة (مارس ٢٠١٤ إلى سبتمبر ٢٠١٥)، نتيجة التحسن الملحوظ في الظروف الاقتصادية والأسواق المالية مصحوباً بالاستقرار السياسي في

البنك المركزي المصري. 2017. تقرير الاستقرار المالي. مطبوعات البنك المركزي. القاهرة. ص10.37

تلك الفترة، في حين انخفض في ديسمبر ٢٠١٥، ليظل مستقرا نسبيا تحت المتوسط حتى ديسمبر 2017.

(3) شهد مؤشر الاستقرار المالي تحسنا ملحوظا خلال عام 2019 ليسجل 0.6 في المتوسط مقابل 0.52 في عام 2018. ويرجع هذا التحسن بشكل أساسي إلى تحسن المؤشر الفرعي لأداء الاقتصاد المحلي.

(4) شهد مؤشر الاستقرار المالي في يونيو 2021 ارتفاعاً طفيفاً ليسجل 0.51 مقابل 0.49 في يونيو 2020، وذلك انعكاساً للإجراءات والحزم التحفيزية التي اتخذتها السياسات الاقتصادية والاحترازية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا على الاقتصادات والأسواق المالية المحلية والعالمية.

التوصيات:

- (1) تطوير النظام المالي: يجب وضع قوانين ولوائح تنظم الأنشطة المالية وتحد من المخاطر المالية غير المبررة، ويجب أن يكون هناك هيئات رقابية قوية تتولى مهمة مراقبة وتنظيم الأسواق المالية.
- (2) التخطيط المالي السليم: يجب على الحكومات والشركات والأفراد التخطيط المالي السليم، بحيث يتم إدارة الموارد المالية بشكل فعال وفقاً لأهداف محددة، ويجب أن يتم توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأولوية وتعزيز التوازن في التجارة الخارجية.

- (3) تحقيق الشفافية والمساءلة: يجب أن يكون هناك نظام شفاف ومساءلة للأطراف المعنية في النظام المالي، ويجب أن يتم توفير المعلومات المالية بشكل دوري وشفاف، وتحديد المسؤوليات وتطبيق العقوبات على المخالفين.
- (4) تعزيز التعاون الدولي: يجب أن يتم التعاون بين الدول والمؤسسات المالية الدولية لتعزيز الاستقرار المالي على المستوى العالمي، ويجب أن تتبادل الدول المعلومات والخبرات، وتعزز التعاون في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

قائمة المراجع:

- (1) أباديرو، عطا الله أبو سيف، الشريف، مروة عاصم محمود، & متولي، رشا حسن محمد على. (2021). السياسة النقدية والاصلاح الاقتصادي في مصر. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 35(عدد متخصص في العلوم الاقتصادية)، 103-141.
- (2) اتحاد المصارف العربية. 2015. القطاع المصرفي المصري: صلابة، مرونة، ونمو. مطبوعات اتحاد المصارف العربية. العدد 422. أبو ظبي.
- (3) البكل، احمد، & الحداد، ايمان. (2022). الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر. مجلة السياسة والاقتصاد، 15(14)، 1-33.
- (4) البنك المركزي المصري. التقرير السنوي. سنوات متفرقة. مطبوعات البنك المركزي.
- (5) البنك المركزي المصري. تقرير الاستقرار المالي. مطبوعات البنك المركزي المصري. القاهرة.
- (6) بسيوني، مصطفى. 2023. السياسة النقدية في مصر: لا فائدة من رفع الفائدة. إبريل 4.

